

تأثيرات الحرب الروسية الاوكرانية على الاقتصاد العراقي

أ. د. نبيل جعفر المرسومي

جامعة البصرة

أدت الحرب الروسية - الأوكرانية الى تداعيات اقتصادية عنيفة ليس فقط على الطرفين المتحاربين وانما على العالم برمته نظرا لانهما يمثلان سلة غذاء العالم وخاصة فيما يتعلق بإنتاج وتصدير الحبوب فضلا عن الأهمية الفائقة لروسيا في صناعة الطاقة العالمية، اذ انها تمتلك موارد هائلة من النفط والغاز والفحم. وتتدفق نحو نصف صادرات الطاقة الروسية الى اوربا، ولذلك كان لهذه الحرب تأثيرات وتداعيات كبيرة على الاقتصاد العالمي عموما وخاصة في قضيتي الغذاء والطاقة. والعراق من بين الدول التي تعرضت لمثل هذه التأثيرات التي كان البعض منها إيجابيا والآخر سلبيا، وهو ما سنتطرق اليه في هذا المقال.

أولاً: ما الأثر على الأمن الغذائي في العراق: يعدّ العراق من أكبر دول العالم التي تعتمد على نظام توزيع وطني للمواد الغذائية على المواطنين منذ بداية تسعينيات القرن الماضي ضمن ما يعرف بالبطاقة التموينية الشهرية، من بينها مادة الطحين التي توزع على المواطنين بما يعادل 9 كيلوغرامات شهريا لكل مواطن. أدت الحرب الروسية – الأوكرانية الى ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية عالميا وهو ما سيؤثر على العراق، خاصة وأن القمح سيكون العامل الأبرز في أزمة الغذاء العالمية التي بدأت العام الماضي وهو ما سيؤثر سلبيا على العراق من خلال استيراده 80% من احتياجاته الغذائية. وبحسب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "الفاو" فإن "الأسعار العالمية للأغذية والأعلاف قد ترتفع بما يتراوح بين 8 و22% فوق مستوياتها نتيجة للصراع الدائر في أوكرانيا، مما يؤدي إلى قفزة في المصابين بسوء التغذية على مستوى العالم، وقالت "الفاو"، إن روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم بينما جاءت أوكرانيا في المرتبة الخامسة. وتوفران معا 19% من الإمدادات العالمية من الشعير و14% من إمدادات القمح و4% من الذرة وهو ما يشكل أكثر من ثلث صادرات الحبوب العالمية. ووفقا للفاو، فإن 50 دولة، من بينها عديد من الدول الأقل نموا، تعتمد على روسيا وأوكرانيا في الحصول على 30% أو أكثر من إمدادات القمح، مما يجعلها معرضة للخطر بشكل خاص، وأضافت أن عدد المصابين بسوء التغذية على مستوى العالم قد يزيد ما بين ثمانية و13 مليون نسمة في 2022 – 2023. أطلق العراق في 2010، مشروعا وطنيا لتنمية زراعة القمح من خلال برامج تنفذها وزارة الزراعة، تعتمد على إنتاج بذور مقاومة للملوحة والجفاف، وذات إنتاجية عالية ومقاومة للأمراض وتقديم الأسمدة والبذور ومستلزمات إنتاج أخرى بأسعار مدعومة، إضافة إلى شراء الحبوب المنتجة محليا بأسعار تشجيعية. ولذلك وصل انتاج العراق من الحنطة او القمح (عدا إقليم كردستان وبعض القرى في نينوى وصلاح الدين وديالى وكركوك والانبار) الى 4.343 مليون طناً عام 2019 و 1.518 مليون طناً من الشعير. فيما ارتفع إنتاج القمح في عام 2020 الى 6.238 مليون طناً، ثم انخفض الإنتاج من القمح الى 4.539 مليون طناً عام 2021، ومن المتوقع ان ينخفض انتاج القمح في العراق الى 3 ملايين طناً عام 2022 بسبب تقليص الخطة الزراعية الشتوية بمقدار النصف نتيجة للجفاف وانخفاض الامطار. ويحتاج العراق إلى 4 ملايين و200 ألف طناً سنوياً لتحقيق الاكتفاء الذاتي ويضاف اليها مليون طن قمح مستورد يخلط مع القمح المحلي لأغراض تحسين الجودة. وهذا يعني ان العراق يحتاج الى استيراد مليوني طن من القمح في عام 2022. أن أسعار الحبوب

قد شهدت ارتفاعاً كبيراً منذ العام الماضي نتيجة الجفاف والحرائق وقلة الإنتاجية العالمية، والضرر الذي لحق بسلسلة التوريد الناجم عن الاغلاقات في الاقتصادات العالمية بسبب جائحة كورونا كما ان تخفيض سعر صرف الدينار العراقي اسهم في ارتفاع أسعار الحبوب وكل السلع المستوردة الأخرى، فضلاً عن المتغير الجديد في الحرب الروسية الأوكرانية الذي فاقم من ارتفاع الأسعار. وعلى الرغم من أن العراق لا يستورد القمح من أوكرانيا أو روسيا، ويستورد معظم احتياجاته من القمح من الولايات المتحدة وأستراليا وكندا، فإن الحرب بين البلدين قد رفعت من أسعاره عالمياً. ومع توقف شحن الحبوب من المرافئ الأوكرانية بعد اندلاع الحرب وتأثر المرافئ الروسية بالعمليات العسكرية القريبة منها، إضافة إلى فصل عدد من البنوك الروسية عن نظام سويفت للدفع وتمويل التجارة العالمية ترجح غالبية التوقعات حدوث نقص عالمي في الإمدادات خلال الأسابيع والأشهر القليلة القادمة على الأقل. وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع أكبر في بورصة القمح العالمية وفي أسعار المواد الغذائية عامة مما سيحمل العراق أعباء إضافية تزيد من معاناة الشرائح الهشة في العراق

ثانياً، ما الأثر على الموازنة العامة؟ يعد النفط المورد الأساس في عملية إعداد الموازنة العامة العراقية كونه يمثل مصدر مهم ورئيس في تحقيق الموارد المالية من العملة الأجنبية، إذ شكل نسبة مئوية بلغت أكثر من (90%) من الإيرادات العامة للموازنة العراقية خلال المدة 2004-2021. ونظراً لكون الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يعتمد كلياً على العوائد النفطية في تمويل إيراداته الأمر نتج عنه انخفاض في تنوع مصادر الدخل غير النفطية العراقية، فضلاً عن تقلب الإيرادات العامة واعتمادها شبه التام على العوائد النفطية، إذ أصبحت هذه الإيرادات هي المغذي الرئيس لتمويل الموازنة العراقية بشكل كلي بدلا من البحث عن مصادر بديلة للدخل تقوي خزينة الدولة ومواردها. وعلى الرغم من ان اساسيات السوق المتمثلة بالعرض والطلب لا تدعم حالياً سعر 100 دولاراً للبرميل النفط الخام إلا ان اسعار النفط وصلت الى أكثر من 120 دولاراً بسبب العوامل الجيوسياسية المتعلقة باجتياح روسيا لأوكرانيا والخشية من تعطل امدادات الطاقة او تعديل مساراتها خاصة وان اوربا تستورد نحو 35% من احتياجاتها من الغاز الروسي وان نصف الصادرات الروسية من النفط الخام والمكثفات تذهب الى المصافي الاوربية. وفي ضوء العقوبات المالية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي على روسيا وتصريحات الرئيس الامريكي بايدن بالعمل على منع الارتفاع في اسعار الطاقة وتأمين الامدادات منها وامكانية السحب مجدداً من المخزونات الامريكية التي انضمت اليها اليابان واستراليا وربما ستنظم اليها دول اخرى مع احتمال رفع العقوبات الامريكية على ايران خلال وقت قصير، وفرض الحظر النفطي على استيرادات الولايات المتحدة من النفط الروسي. كل هذه العوامل تلقي بضبابية شديدة تحول دون التوقع بالمسار المستقبلي لأسعار النفط في المدى القصير ولذلك نلاحظ حالياً تفوق الاسعار في السوق الفورية على اسعار العقود الآجلة تسليم شهر أيار القادم بنحو دولارين للبرميل لان هناك اعتقاد بأن العامل الجيوسياسي الذي يؤثر اليوم على اسعار النفط قد ينخفض تأثيره بعد شهرين. انعكست الأسعار المرتفعة حالياً في سوق النفط العالمية على عائدات العراق النفطية التي بلغت نحو 28 مليار دولاراً خلال الربع الأول من عام 2022 وبزيادة مقدارها 13 مليار دولار عن ذات المدة في عام 2021، إذ بلغت العائدات النفطية خلال الربع الأول من عام 2021 نحو 15 مليار دولاراً. وإذا ما استمرت أسعار النفط على مستوياتها فوق 100 دولاراً للبرميل فمن المتوقع ان تسجل العائدات النفطية رقماً مرتفعاً يصل الى أكثر من 110 مليار دولاراً عام 2022، وهو الأعلى منذ تأسيس الدولة العراقية قبل نحو قرن

من الزمان. وسينكس هذا التطور في أسعار النفط إيجابيا على الموازنة العامة لعام 2022 والذي من المتوقع ان تسجل فائضا لا يقل عن 20 مليار دولاراً.

ثالثاً: ما الآثار المترتبة على اخراج روسيا من سويقت على قطاع النفط في العراق؟

نظام سويقت، وهو الاسم المختصر لجمعية الاتصالات المالية بين المصارف في العالم، والذي يربط أكثر من 11000 مؤسسة مالية تعمل في أكثر من 200 بلداً، ما يجعلها العمود الفقري لنظام التحويلات المالية في العالم. وهو أقوى الأسلحة المالية التي يمكن أن تُعاقب به اية دولة، إذ سيقطع البلاد عن جزء كبير من النظام المالي العالمي. تعد روسيا ثاني أكبر بلد ضمن «سويقت» من حيث عدد المستخدمين بعد الولايات المتحدة ويصل حجم التعاملات المالية المرتبطة بروسيا عبر «سويقت» إلى مئات مليارات الدولارات سنوياً. وسيؤدي اخراج روسيا من سويقت إلى إلحاق الضرر بالتجارة الروسية وستجعل من الصعب على الشركات الروسية القيام بأعمال تجارية إذ أن بنوكها لن تكون قادرة على التواصل بشكل آمن مع البنوك خارج حدودها، ومن شأن انقطاع الصادرات الروسية أن يلحق الضرر بمجموعة واسعة من الصناعات، تمتد من مصنعي الأسمدة إلى مصنعي المواد الغذائية، والسيارات والطائرات. على الرغم من أن روسيا تشتهر أكثر ما تشتهر بأنها مصدر رئيس للنفط والغاز، إلى جانب أوكرانيا، هي أيضاً مورد رئيس للحبوب إلى العالم. إذا كانت هذه العقوبات صارمة، ونتج عنها انخفاض صادرات النفط الروسية إلى أوروبا والولايات المتحدة، فإن موسكو تستطيع التصدير إلى الصين والدول الآسيوية، وسترتفع أسعار النفط بشكل أكبر مما هي عليه الآن.. هذا الارتفاع سيعوّض روسيا جزئياً عن خسارة جزء من صادراتها. أما إذا طُردت روسيا من نظام المدفوعات العالمي (سويقت)، فإنها تستطيع أن تصدر النفط والغاز كالعادة، لكنها لا تستطيع تسلّم إيرادات هذه الصادرات، وفي هذه الحالة ستلجأ إلى ما لجأت إليه إيران: فتح حسابات في البنوك الغربية والشرقية لتخزين الأموال بها حتى يتم سحبها في وقت لاحق عندما تنفجر الأزمة. وفي هذه الحالة يمكن ان يؤثر ذلك سلباً على العراق إذ ان السوق الآسيوية تستورد نحو 80% صادرات العراق من النفط الخام وخاصة الهند والصين إذ ستعرض روسيا خام الاورال المماثل لخام البصرة المتوسط بأسعار مخفضة وهو ما قد يفقد العراق جزء من حصته السوقية في آسيا، في حين يمكن للعراق ان يزيد من صادراته النفطية بشكل طفيف الى الاسواق الاوربية خاصة في ضوء ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين على الصادرات النفطية الروسية. وفي المقابل هناك استثمارات روسية كبيرة جداً في قطاع النفط والغاز العراقي إذ ان شركة روسنفت تمتلك 60% من خط أنابيب نفط كردستان، وهو خط التصدير التشغيلي الرئيسي في العراق. كما ان روسنفت تقوم بإنشاء خط أنابيب جديد للغاز من المتوقع أن تصل طاقته التصديرية إلى 30 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً لنقل الغاز من حقل خور مور الغازي في كردستان الى تركيا. كما ان الشركات الروسية المتمثلة بشركات لوك اويل وغاز بروم وروسنفت تستثمر في حقول غرب القرنة / 2 وبدره وبلوك / 10 وبعض حقول كردستان. وستتأثر معظم الاستثمارات الروسية في العراق وخاصة الشركات العاملة في حقول التراخيص النفطية التي تسدد تكاليفها وارباحها عينا أي مقابل كمية معينة من النفط المنتج فضلاً عن صعوبات أخرى تتعلق بكيفية تنفيذ الشركات الروسية لعقودها الثانوية مع الشركات الأخرى وكيفية تمويلها مما يتطلب البحث عن آلية جديدة لتسوية الحسابات مع الحكومة العراقية او قد يدفع ذلك الى انسحاب الشركات الروسية من الحقول العراقية.

رابعاً: هل يخسر العراق جزء من حصته في السوق الهندية؟ تعد الهند، ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم، وتستورد أكثر من 80% من احتياجاتها من النفط الخام وتعتمد بشكل كبير على الشرق الأوسط، وهي تستورد نحو 5 ملايين برميل يوميا. إذ أن الهند تحصل على معظم نفطها من دول الخليج العربي الغنية بالنفط والغاز، ويحتل العراق المرتبة الأولى، إذ يزود نيودلهي بنسبة 23%، تليه السعودية بنسبة 18% ثم الامارات العربية 11%. تقوم الهند حاليا بشراء خام الاورال الروسي من خلال الدفع بالروبل الروسي والروبية الهندية وبأسعار منخفضة بعد الحظر الأمريكي والتضييق الأوروبي على صادرات النفط الروسية. وتشير العديد من التقارير عن أن الهند تشتري النفط الروسي بكميات كبيرة خلال المدة التي أعقبت اندلاع الحرب الأوكرانية، مستفيدة في ذلك من الخصومات الكبيرة التي تعرض لها. إذ صدرت روسيا 360 ألف برميل يوميا من النفط إلى الهند في مارس/آذار 2022، أي ما يقرب من 4 أضعاف متوسط عام 2021. تمثل الهند سوق كبيرة للديزل، ولهذا لا ترغب المصافي الهندية في النفوط الخفيفة؛ بل تميل إلى النفوط الثقيلة والمتوسطة؛ لأنها عند التكرير تعطي كميات أعلى من الديزل. ولذلك تستورد الهند كميات كبيرة من خام البصرة المتوسط إذ ان العراق هو المصدر الاول للهند بنحو 1.3 مليون برميل يوميا. وهذا ما يبعث على القلق إذ ان خام الاورال وهو مزيج من نفط ايسبو الخفيف وبعض النفوط المنتجة ذات المحتوى الكبريتي العالي مماثل لخام البصرة المتوسط ومن ثم قد يفقد العراق جزء من حصته في السوق الهندية في ضوء الخصومات التي تمنحها روسيا لمشتري خام الاورال وطريقة الدفع التي تعتمد العملات المحلية بعيدا عن الدولار الأمريكي، ما ينعكس سلبيا على كمية الصادرات التي تعتمد على دولتين فقط هما الهند والصين في تسويق نحو 75% من الصادرات النفطية العراقية.

خامساً: ما التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار النفط على العراق؟ يمكن النظر الى أسعار النفط من غير الزاوية الإيجابية المتمثلة في ارتفاع العائدات النفطية والذي ينعكس إيجابيا على الموازنة العامة والنمو الاقتصادي والاستثمار، من خلال النظر الى مساوئ ارتفاع أسعار النفط على العراق والمتمثلة بما يلي:

1. ارتفاع أسعار المشتقات النفطية التي تصل قيمتها حاليا الى نحو 3 مليارات دولاراً سنوياً فضلاً عن زيادة تهريب المشتقات النفطية بسبب الفجوة الكبيرة بين سعر الوقود المدعوم وسعره في السوق العالمية.
2. ارتفاع أسعار الغاز الإيراني المستورد الذي يرتبط بمعادلة سعرية احد عناصرها سعر النفط.
3. احتمال ارتفاع فاتورة أسعار الكهرباء المستورد نظراً لارتفاع أسعار الغاز الى يستخدم كوقود لإنتاج الكهرباء.
4. ارتفاع أسعار السلع المستوردة وخاصة السلع الغذائية والبتروكيماويات بسبب ارتفاع أسعار النفط الذي يستخدم كوقود وكمادة أولية في العديد من الصناعات، فضلاً عن ارتفاع أسعار المنتجات المحلية التي تستخدم معظمها مستلزمات الإنتاج المستوردة.
5. ستؤدي السيولة المرتفعة الى المضاربات والى ارتفاع كبير في الأصول وخاصة العقارات.
6. تقويض الإصلاح الاقتصادي إذ ان ارتفاع أسعار النفط يضعف الحافز نحو اصلاح الاقتصاد العراقي وتحويله من اقتصاد ريعي الى اقتصاد متنوع.
7. زيادة النفقات العامة بشكل كبير تنجم عنه زيادة مستديمة في الأعباء المستقبلية على الموازنات العامة في السنوات القادمة وخاصة عندما تنخفض أسعار النفط لاحقاً.